CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/5/Add.14
25 May 1983
ARABIC
ORIGINAL:ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء
على التمييز ضد المرأة
الدورة الثانية

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الأولية للدول الأطراف

جمهورية الصين الشعبية

V.83-56334

Digitized by UN Library Geneva

تمهيد

كبلت المرأة الصينية من قبل نظام اقطاعي دام عدة آلاف من السنين . ولدى تحول الصين ، في وقت لاحق ، الى بلد شبه اقطاعي ، شبه مستعمر ، لم ترزح المرأة الصينية حينئذ تحت وطأة " الثالوث الضخم " فحسب ، وهو الاستعمار والاقطاع والرأسمالية البيروقراطية ، بل ووقعت أيضا تحت سيطرة السلطات السياسية والعشائرية والدينية ، بالاضافة الى سلطة الزوج - وكلها صور نابعة من النظام العشائرى الاقطاعي الأبوى. في ظل هذه الظروف حرمت جماهير النساء من كافة الحقوق في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . فضلا عن حرمانهن من الحقوق في اطار الأسرة ، ووصلت نسبة الأمية في صفوفهن الى ٩٠ في المائة وكان للقليلات منهن وظائف ، وكان على بعضهن أن يسعين وراء أسباب العيش في أسواق البغاء .

ولم يكن للمرأة حرية الاختيار في الزواج ، ناهيك عن حقها الأقل في الرعاية الطبية والصحية ، وكانت تحيا حياة الطاعة والمذلة في وضع لا يرقى فوق مستوى العبيد يقتصر دورها فيه على خدمة الزوج والانجاب . وكانت آنذاك مقيدة بشرائع اقطاعية مثل: " الرجل متفوق على المرأة " وعلى المرأة أن تطيع والدها قبل الزواج وزوجها بعد الزواج وابنها بعد وفاة الزوج " . وكانت لهذه المقاييس آثار عميقة لدى الجمهور .

بيد أنه ، منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ ، أقيم نظام اجتماعي جديد أزال الأسس السياسية والاقتصادية التي غذت القيود المفروضة على المرأة ، وألغى جميع القوانين التي كرست الاضطهاد والقهر الواقع عليها مهيئا بذلك الظروف الاجتماعية المسبقة لتحرير المرأة تحريرا كاملا . وفي الـ ٣٤ سنة الماضية منذ مولد الصين الجديدة، تغير مركز المرأة الصينية تغيرا كبيرا . ونحن ندرك ادراكا كاملا نابعا من تجربتنا الخاصة أهمية التوقيع على " الاتفاقية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة " . وفي اعتقادنا أن المبادىء الأساسية للاتفاقية مطابقة لمبادىء المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الميادين مثلما ينص عليها دستور بلادنا ، وأن الاتفاقية، بأهميتها العالمية بالنسبة لزيادة تعزيز مركز المرأة والنهوض به ، تعتبر ذات قيمة عملية بالنسبة للمرأة الصينية أيضا ، لذلك اتخذت الحكومة الصينية موقفا ايجابيا تجاه اعتماد هذه الاتفاقية في كوبنهاغن وعهدت الى السيدة كانغ كيكينغ ، رئيسة الوفد الصيني الى المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة في ١٩٨٠ ، بمهمة التوقيع على الاتفاقية نيابة عن جمهورية الصين الشعبية . وقامت اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الصيني بالتصديق عليها رسميا في أيلول/سبتمبر من السنة نفسها ، وفي الثلاث سنوات الماضية أطلعنا الجمهور على المبادىء الأساسية للاتفاقية بواسطة قنوات مختلفة ، وواصلنا عملنا في تنفيذ مبدأ الحكومة وسياستها في ضمان المساواة بين الجنسين كي تتاح لأحكام الاتفاقية فرصة التنفيذ الفعلي .

Digitized by UN Library Geneva

١ - مقتطفات من الأحكام القانونية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة :

لقد علقت الحكومة الصينية ، دائما ، أهمية كبرى على المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات ، فدستور جمهورية الصين الشعبية الأول الذى اعتمد في ١٩٥٤ يتضمن أحكاما واضحة بهذا المعنى . كما ينص الدستور الجديد المنقح في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ والذى أصبح ساري المفعول مع بداية عام ١٩٨٣ ، في صيغة لا لبس فيها ، على المبدأ العام للمساواة بين الجنسين في جميع جوانب الحياة . وهو يوفر ، حتى الآن أفضل ضمان دستوري لحقوق المرأة ومصالحها .

تنص المادة ٣٣ من دستور جمهورية الصين الشعبية على أن :

جميع مواطني جمهورية الصين الشعبية متساوون أمام القانون .

وتنص المادة ٣٤ منه على أن :

لجميع مواطني جمهورية الصين الشعبية البالغين سن الثامنة عشرة الحق في أن ينتخبوا وينتخبوا بصرف النظر عن الهوية القومية أو العرق أو الجنس أو المهنة أو الخلفية العائلية أو المعتقدات الدينية أو التعليم أو الثروة أو مدة الاقامة ، باستثناء الأشخاص الذين أسقطت عنهم الحقوق السياسية بموجب القانون .

وتنص المادة ٤٨ على أن :

يتمتع النساء في جمهورية الصين الشعبية بحقوق متساوية مع الرجال في جميع مجالات الحياة السياسية منها والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بما في ذلك الحياة الأسرية .

وتحمي الدولة حقوق المرأة ومصالحها وتطبق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي للرجال والنساء على حد سواء ، وتدرب الكوادر وتختارها من بين صفوف النساء .

وتنص المادة ٤٩ على أن :

تصون الدولة الزواج والأسرة والأم والطفل .

وأنه يتوجب على الزوج والزوجة ممارسة تنظيم الأسرة .

ويتوجب على الآباء والأمهات تربية وتعليم أولادهم القصّر ، ويتوجب على الأولاد البالغين سن الرشد اعالة الوالدين ومساعدتهما .

كما تنص على حظر انتهاك حرية الزواج وحظر سوء المعاملة للشيوخ والنساء والأطفال .

ويوفر قانون العقوبات المعتمد في ١٩٧٩ ضمانا قانونيا لحماية حقوق المرأة ومصالحها . اذ تنص المادة ١٤٠ منه ، على سبيل المثال ، على الحكم بالسجن لفترة تتراوح بين ٣ و ١٠ سنوات على أى شخص يكره انثى على ممارسة البغاء .

Digitized by UN Library Geneva

كما يعاقب بموجب المادة ١٦٩ من الدستور بالسجن لمدة خمس سنوات أو أقل أى شخص يغري أنثى ، على ممارسة البغاء بغية التكسب من ذلك أو يبقي أنثى في رعايته لنفس الغرض . ويعاقب المذنب بالسجن لمدة خمس سنوات أو أكثر في الحالات الخطيرة ، ويجوز معاقبته بالغرامة أو مصادرة أملاكه .

ولا يقتصر دستور الصين على وضع المبدأ العام للمساواة بين الجنسين بل يورد أيضا أحكاما من شأنها ضمان تنفيذ المساواة بين الجنسين في ميادين التعليم والعمالة والرعاية الصحية والعلاقات الأسرية وكذلك بالنسبة الى معاملة الأمهات والأطفال والمسنين . ويتجسد هذا المبدأ أيضا في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات ونظم التأمين على العمال في جمهورية الصين الشعبية . وتصون جميع هذه القوانين والنظم المصالح الأساسية للمرأة وتضمن لمركزها التحسين المطّرد تمشيا مع نمو البناء الاشتراكي للدولة .

٢ - أما فيما يتعلق بالجزء الثاني من الاتفاقية بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية :

فالمرأة الصينية تشارك في ادارة شؤون الدولة والشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية عن طريق قنوات مختلفة وبصفات مختلفة . ممارسة بذلك ، حقها الديمقراطي، على أكمل وجه ، في المساواة مع الرجل بموجب القانون ، وتشارك النساء من جميع القوميات في الصين في الحياة السياسية للبلاد . فقد اشترك ٩٥ في المائة من النساء المؤهلات للانتخاب في الانتخابات الوطنية المباشرة التي أجريت عام ١٩٨١ على مستوى المقاطعات . وتشارك المرأة الصينية في حكومة البلاد على جميع المستويات بدءا بالحكومة المركزية ونزولا الى المستوى الشعبي . فقد زادت نسبة النائبات في المجالس الشعبية على مختلف المستويات ، مع كل دورة . ورقّي المزيد من النساء الى مناصب قيادية في الأجهزة الحكومية . فالعديد من المناصب الوزارية في الحكومة المركزية تحتلها وزيرات أو نائبات وزراء .

وفي المقاطعات والمحافظات والأقاليم المستقلة ذاتيا ، تقلد العديد من النساء منصب المحافظ أو نائب المحافظ والرئيس أو نائب الرئيس في اللجان الدائمة للمجالس الشعبية ، كما أن عددا أكبر من بينهن يتقلد منصب العمدة وقاضي المقاطعة أو يشغلن مناصب قيادية بصفات مختلفة . وقد أثبتت المرأة مقدرتها في ادارة شؤون الدولة على أكمل وجه .

ويعتبر اتحاد نساء عموم الصين منظمة جماهيرية وطنية تمثل جميع قطاعات النساء من سكان الصين ، تستهدف في الدرجة الأولى حماية حقوق ومصالح النساء والأطفال . ويشارك هذا الاتحاد في وضع الدستور . وسياسات الحكومة والمراسيم ويخطط لتنفيذها . ويرصد سير هذا التنفيذ ، ويسترعي انتباه الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الى مطالب القاعدة العريضة من النساء ، ويقدم اقتراحات بشأن حماية المرأة والأطفال ، ويساعد الحكومة والسلطات الاجتماعية ذات الصلة على تشجيع العمل من أجل رفاهية المرأة والأطفال . وبهذه العملية يقدم الاتحاد اسهاما هاما في سبيل التنفيذ الشامل لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة .

Digitized by UN Library Geneva

٣ - وفيما يتعلق بالجزء الثالث من الاتفاقية بشأن المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم والعمالة والرعاية الصحية :

ففي مجال التعليم ، تنص المادة ٤٦ من الدستور على أنه :

لمواطني جمهورية الصين الشعبية الحق وعليهم الواجب في تلقي التعليم . ويتمتع الرجال والنساء بفرص متكافئة في التعليم . وقد أدخل نظام التعليم المختلط في المدارس وعمم في أرجاء الجمهورية . وتتساوى الطالبات مع الطلاب بالنسبة للكتب والمناهج الدراسية ، وبالنسبة للمعلمين ، والسكن ، والمعدات . وتشير الأرقام الاحصائية لعام ١٩٨١ على وجود ٠٠٠ ٧٩٠ ١٩٤ تلميذة في المدارس النظامية على مختلف المستويات . أما نسبة الالتحاق في المدارس فتبلغ ٩٣ في المائة من جميع الأطفال البالغين سن الدراسة . وبلغت نسبة الاناث من تلاميذ المدارس الابتدائية ٩ر٤٣ في المائة ، ومن تلاميذ مدارس المرحلة الوسطى ٦ر٣٩ ومن طلبة الجامعات ٤ر٢٤ في المائة . وتوفر الصين التعليم للكبار كما توفره على المستوى المدرسي النظامي بالدوام الكامل . وتتساوى النساء مع الرجال في فرص الوصول الى الدروس التلفزيونية والدروس بالمراسلة ، والى كليات الموظفين والعمال، والكليات المسائية فضلا عن الحلقات الدراسية التدريبية في المنشأة . وتمنح الدبلومات للمؤهلات من النساء والرجال على قدم المساواة . وقد بلغ مجموع المتخرجين في المعاهد التعليمية للكبار والدورات التدريبية ، على مختلف المستويات غير الـ ٣٣ سنة الماضية ، ٤٣ مليونا ، نصفهم من النساء .

Digitized by UN Library Geneva

وقد حددت الحكومة في خطة الدولة الخمسية السادسة لتنمية الاقتصاد الوطني (١٩٨١ - ١٩٨٥) أن العمال في الحضر من خريجي المدارس المتوسطة ، الذكور منهم والاناث ، مزيدا من التدريب بالتناوب قبل عام ١٩٨٥ بحيث يصل معظمهم الى مستوى الكليات أو ما يقرب منه . وفي الريف لا يتلقى المرأة الدراسة العامة فحسب ، بل تتدرب أيضا على الزراعة وفقا للأسس العلمية والتدريب على تربية الطيور والحيوانات الأليفة ، والجدل والنسيج والتطريز وغيرها من المهارات المتخصصة الملائمة للمرأة لمساعدتها على تحسين التقنيات التى تستخدمها في أنشطتها الانتاجية المكيفة وفقا للموارد المحلية .

وخلال الـ ٣٤ عاما ، منذ انشاء جمهورية الصين الشعبية ، ما فتئت المرأة الصينية ترتقي بصورة منتظمة بمستواها الثقافي ومهاراتها الانتاجية . ويزداد باطراد عدد النساء من العلماء والتقنيين اذ يشكلن فى الوقت الراهن الثلث من العدد الكلي . وهناك قرابة ١٠٠ ٠٠٠ امرأة معلمة ومهندسة كما أن ربع هيئة التدريس بالجامعات من النساء . وثمة خمس عشرة امرأة عالمة ، ممن قدمن مساهمات ممتازة ، عضوات بمجلس العلوم التابع لاكاديمية العلوم الصينية

وفيما يتعلق بالعمالة ، فان للاستقلال الاقتصادى والمساواة أهمية رئيسية بالنسبة لتحرير المرأة وحصولها على مركز مماثل لمركز الرجل في جميع مجالات الحياة . وينص الدستور على أن :

"العمل حق بالنسبة لجميع مواطني جمهورية الصين الشعبية علاوة على أنه واجب عليهم " (المادة ٤٢)

كما ينص أيضا على :

" أجر مساوى للعمل المتساوى بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء" (المادة ٤٨) .

ومنذ تأسيس الصين الحديثة ، دخلت الى صفوف القوى العاملة اعداد غفيرة من النساء . وأصبح للمرأة دور هام في بناء الدولة الاقتصادى بعد أن شاركت بأعداد ضخمة في العمل الاجتماعي المنتج . ويناهز عدد النساء العاملات في المناطق الحضرية اليوم ٣٩ ٠٠٠ ٠٠٠ امرأة أو ما يعادل ٣٦ في المائة من مجموع القوى العاملة الحضرية . والى جانب صناعة النسيج وغيرها من الصناعات الخفيفة الأخرى والمؤسسات الثقافية والتربوية ، حيث تشكل النساء الغالبية العظمى من العاملين ، فللمرأة نشاط أيضا فيما يسمى بالمهن غير التقليدية . وعلى سبيل المثال، فان نسبة الاناث الى مجموع العاملين بقطاع الصناعات البترولية تبلغ ٣٠ في المائة بينما تصل الى ١٨ في المائة في صناعة السكك الحديدية والى ٣٥ في المائة بمجالات الزراعة والحراجة وتخزين المياه والأرصاد الجوية والى ٥٣ر٢ في المائة في مجال الطب والصحة . وقد دربت الصين بالفعل خمسة أجيال من الملاحات الجويات كما ترقى العديد من النساء القادرات الى مناصب المدراء أو الرؤساء في المصنع أوكبار المهندسين .

Digitized by UN Library Geneva

ويستند اقتصاد الصين الوطني الى الزراعة .وفي الصين الريفية تعمل قرابة ٠٠٠ ٠٠٠ ١٥٠ امرأة فى مجالات الزراعة والحراجة وتربية الحيوان وفي مهن جانبية وفي مصايد الاسماك وغيرها من الانشطة الانتاجية . ويشكل هؤلاء النساء ما يزيد عن نصف القوى العاملة الريفية . وقد أتاح نظام المسؤولية ، الذى طبق خلال السنوات الأخيرة في المناطق الريفية ، مجالا واسعا لتنمية امكانات المرأة الفلاحة من مختلف الأعمار على أكمل وجه . وقد ثبت أن الدور ، الذى حدده النظام الادارى الحديث للمرأة فيمجال الانتاج الريفي يؤدى بصورة فعالة الى تحقيق مبدأ الأجر المساوى للعمل المتساوى .

فيما يتعلق بالوقاية من اصابات العمل والرعاية الصحية للأم والطفل ، فقد نص البرنامج العام ، الذى أقره مؤتمر الشعب الصيني الاستشارى السياسي في عام ١٩٤٩ ، على التطبيق التدريجي لنظام التأمينات الخاص بالعمال وعلى حماية حقوق ومصالح صغار العاملين والعاملات وللمرأة في الصين الحق في المزايا المتساوية والمكافآت وفي الوقاية من اصابة العمل مثل الرجل تماما والمنح وتولي سياسة الحكومة للوقاية من اصابات العمل اهتماما خاصا للمرأة العاملة والنساء العاملات في المكاتب والعضوات "بالكوميون" خلال أربع فترات محددة ي : فترات الحيض والحمل والولادة والرضاعة . وفي المدينة تمنح كافة النساء العاملات أجازات للولادة بأجر كامل كما يتم الكشف الطبى عليهن قبل الولادة علاوة على عملية الولادة نفسها مجانا . واعتبارا من الشهر السابع للحمل ، تكلف المرأة بالأعمال الخفيفة كما تمنح فترات استراحة اضافية ولا تعمل بالنوبات الليلية . وتخصص لأم الطفل الذى يقل عمره عن ١٢ شهرا فترتان للاستراحة لأغراض الرضاعة مدة كل منهما ٣٠ دقيقة . ووفقا للمعايير الخاصة بالاصحاح والصحة العامة في المنشآت الصناعية التي اعلنت في ١٩٧٩ ، يتعين على المصانع والمنشآت أنتوفر مرافق الرعاية الصحية للنساء العاملات ، وهي على سبيل المثال "الحمامات" والعيادات الطبية وغرف الراحة للنساء الحوامل ودور الحضانة للأطفال وغيرها من المرافق. وتحصل المرأة العاملة في المناطق الحضرية بعد التقاعد ، على معاش يصل الى ما بين ٦٠ ، ٩٠ في المائة من مرتبها حسب مدة الخدمة كما تستمر بعد التقاعد في تلقي خدمات الرعاية الطبية المجانية .

وتولى الحكومة اهتماما كبيرا لتطوير خدمات رعاية الطفل . وقد شهدت السنتان .لاخيرتان نموا كبيرا في هذه الخدمات في جميع أرجاء البلاد . وتوجد الآن ١٠٧ ١٢٢ روضة للأطفال تستوعب ٠٠٠ ١٣٠ ١١ طفلا . وتريح هذه الخدمات الأم العاملة من أعباء الأعمال المنزلية كما توفر مرافق تربوية أحسن .

وتوجد بالصين ٧٨٩ ٢ مؤسسة لرعاية الأم والطفل تشكل القاعدة الاساسية في شبكة للرعاية الصحية ممتدة الى جميع أرجاء البلاد تغطي كل من المدن والريف . وتوجد في المدن الكبيرة مستشفيات لأمراض النساء والولادة ومستشفيات للرعاية الصحية للامهات والاطفال ومستشفيات للأطفال . وتقدم هذه المستشفيات ، بالاضافة الى الأقسام بالمستشفيات العامة الخاصة بأمراض النساء والولادة وطب الأطفال ، الخدمات الطبية والرعاية الصحية للنساء والأطفال في المجتمع المحلي . وتشكل عيادات رعاية الأمومة والطفولة على مستوى المقاطعة و"الكميون" الى جانب المراكز الصحية الصغيرة التي تفي بنفس الأغراض على مستوى فرقة الانتاج ، شبكة

Digitized by UN Library Geneva

ثلاثية المراحل للرعاية الصحية في المناطق الريفية . وقد جرى استقصاء على نطاق الدولة في السنوات الأخيرة لأمراض النساء كما وقدم العلاج اللازم . وقد ثبت أن سرطان الرحم ما زال يشكل الخطر الرئيسي في المدن في حين أن الاصابة بالاسترخاء في عضلات الرحم وناسور الاحليل أكثر انتشارا بين النساء في الريف . بيد أنه قد تم بنجاح علاج ٧٠ في المائة من هذه الحالات حيث أن الدولة خصصت موارد خاصة للمعالجة المجانية من هذه الأمراض ويتم في نفس الوقت الكشف الطبي السابق للولادة على نطاق واسع مما أسفر عن تحسن كبير في صحة المرأة .

ويمثل تنظيم الأسرة سياسة أساسية للدولة وبالنظر الى خطة التنمية الاقتصادية الوطنية ولعدد السكان ، تشجع الدولة على أن تنجب الأسرة طفلا واحدا ، كما توفر مجانا الوسائل المانعة للحمل ويتاح اجراء عمليات التعقيم الجراحية المجانية . ويقدم لطفل الأسرة الواحد الدعم الصحي كما تمنح أمه اجازة ولادة طويلة مدفوعة الأجر وتعطى الأسرة الأولوية فيما يتعلق بالسكن والرعاية الطبية والتسجيل بدور حضانة الأطفال وتتاح لجميع الأزواج الذين يرغبون في منع الحمل ، الخدمات الاستشارية كما تقدم لهم المعلومات عن الأمور المتعلقة بالوراثة . ويجرى في العديد من المراكز الفحص الطبي للجنين قبل الولادة بحيث يمكن الحد من عدد الأطفال مع النهوض بمستوياتهم وبتوعية السكان .

Digitized by UN Library Geneva

٤ - فيما يتعلق بالجزء الرابع من اتفاقية الزواج والأسرة :

اعتمد مؤتمر الشعب الوطني الخامس قانون الأحوال الشخصية المنقح في دورته الثالثة التي عقدها في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ . ومع أن المبدأ الذي يقوم عليه قانون الأحوال الشخصية المنقح هو المبدأ نفسه الذي يقوم عليه قانون ١٩٥٠ من حيث أن كليهما ينص على تساوي وضع حالة الزوج والزوجة في المنزل ، فان التعديلات والاضافات الى قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٨٠ قد استلزمتها الخبرات العملية المكتسبة خلال السنوات الثلاثين الماضية والوضع الجديد الذي نشأ في السنوات الأخيرة . وتنص المادة الثانية من قانون ١٩٨٠ على " أن نظام الزواج القائم على الاختيار الحر للشريكين والزواج الأحادي وتساوي الحقوق بين الجنسين موضع التنفيذ " .

وبشأن حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة والأطفال والمسنين ، ينص القانون بصورة مفصلة على ما يلي :

" بعد تسجيل الزواج يمكن أن تصبح المرأة فردا من أسرة الرجل أو أن يصبح الرجل فردا من أسرة المرأة ، حسب رغبات الطرفين المتفق عليها . "

" للزوج والزوجة مركز متساو في المنزل . ولكل من الزوج والزوجة الحق في استخدام اسم أسرته . "

" لكل من الزوج والزوجة الحرية في ممارسة الامتاج والعمل والدراسة والاشتراك في الأنشطة الاجتماعية ، ويقع عليهما واجب تنظيم الأسرة ."

" للأطفال أن يحملوا اما اسم أسرة والدهم أو اسم أسرة والدتهم ."

" ان الممتلكات المكتسبة خلال الفترة التي يكون فيها الزوجان مرتبطين بعقد زواج هي ملك مشترك بين الطرفين ما لم يتفقا على خلاف ذلك . وللزوجين حقوق مستاوية في ادارة الممتلكات التي يشتركان في ملكيتها ."

" يقع على الزوجين واجب اعالة ومساعدة أحدهما الآخر ، ولكل منهما الحق في أن يرث ممتلكات الآخر ."

" من حقوق وواجبات الوالدين أن يخضعا أولادهما القاصرين للنظام وأن يوفرا لهم الحماية ."

وبشأن الطلاق ، ينص القانون على ما يلي :

" لا يسمح للزوج بطلب الطلاق عندما تكون زوجته حاملا أو في غضون سنة واحدة بعد ولادة الطفل . ولا ينطبق هذا التقييد في حالة المرأة التي تطلب الطلاق أوعندما ترى محكمة الشعب أنه من الضروري بصورة مطلقة أن توافق على النظر في طلب طلاق يقدمه الزوج (المادة ٢٧) ."

Digitized by UN Library Geneva

" في حالة الطلاق ، يتم التصرف في الممتلكات التي يشترك الزوجان في ملكيتها حسب اتفاق الطرفين . وفي الحالات التي لا يمكن فيها التوصل الى اتفاق، ينبغي على محكمة الشعب أن تصدر حكما مع مراعاة الحالة الفعلية لممتلكات الأسرة وحقوق ومصالح الولد أو الأولاد (المادة ٣١) ."

تشكل هذه الأحكام ضمانات يعول عليها فيما يتعلق بتمتع المرأة بتساوي الحقوق والواجبات في المنزل . والآن تتبع معظم الأسر أسلوبا جديدا في الحياة يتميز بالاحترام والمودة بين الزوجين ، وبالعناية بالمسنين واعالتهم ، وبتربية الأولاد وتعليمهم على نحو سليم ، وباقتسام الأعباء المنزلية بين الزوجين . وهكذا ، على الرغم من التدني النسبي لمستويات المعيشة ، فان الأسر الصينية سعيدة وقانعة ومنسجمة بوجه عام .

وفي الصين ، يوفر النظام الاشتراكي والدستور والقوانين الوطنية السارية المفعول ضمانة يعول عليها لازالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة في جميع الميادين . وقد بذلت حكومتنا جهودا جبارة من أجل توفير ظروف مؤاتية لتحقيق المساواة بين الجنسين . وخلال السنوات الأربع والثلاثين منذ تأسيس الصين الجديدة ، لعبت المرأة دورا أساسيا في تنميتنا الوطنية واكتسبت اعتراف المجتمع بأسره . وفي غضون ذلك ، أضحت المرأة نفسها تعي قوتها الذاتية ، ويخص الشعب الصيني المرأة بمكانة رفيعة ويقول انها تشكل " نصف السماء " . غير أن المرأة ما زالت تتعرض في بعض الحالات للتمييز وسوء المعاملة وحتى للاعتداء البدني . والأسباب في ذلك متعددة ، ومنها المستوى الاقتصادي والتعليمي المتدني نسبيا في الصين ، والآثار المتبقية من التفكير الاقطاعي الذي ساد الصين خلال عدة آلاف من السنين بشأن تفوق الذكر والذي ما زال ظاهرا ، والنظام القانوني والمعايير الأخلاقية التي قوضت خلال سنوات الاضطراب العشر الممتدة من عام ١٩٦٦ الى ١٩٧٦ لم يتم احياؤها بعد بصورة كاملة ؛ وتأثير جوانب التفسخ من الايديولوجيات البورجوازية التي تسربت الى الصين في أعقاب السياسة التي اتبعتها الحكومة في اقامة الاتصالات مع البلدان الأجنبية . ويضاف الى ذلك أن عملنا ما زال يشكو من بعض أوجه القصور .

وندرج فيما يلي بعض الأمثلة . ففي المناطق الريفية يتردد بعض الآباء والأمهات في الحاق بناتهم بالمدارس ، ويبلغ معدل تسرب البنات من المدارس الابتدائية رقما مرتفعا الى حد ما . ونتج عن ذلك أن بعض النساء اللاتي نلن شيء من التعليم في السابق قد أصبحن أميات من جديد . كما أن بعض معاهد التعليم قد رفعت درجات القبول للالتحاق بالنسبة للمتقدمات من الاناث على الرغم من تعليمات الحكومة التي تمنع هذه الممارسات . وفي مجال التوظيف وتدريب النساء الموظفات ، تلجأ بعض الوكالات والمؤسسات الحكومية الى شتى الأعذار لاستبعاد النساء . وتقوم بعض الادارات بترقية الرجال عوضا عن النساء ، حتى ولو كانت هذه تتساوى مع الرجال في الكفاءة والانجازات .

وفي مجال الزواج والعلاقات العائلية ، طرأت في بعض الأماكن حالات زواج مدبر أو ارتزاقي ومساس غير مشروع بحقوق ومصالح النساء والأطفال . وهذه حالات لا يمكن احتمالها تحت ظل نظامنا الاشتراكي ، وقد أثارت انتباه واهتمام الحكومة والمجتمع العريض . وقد اتخذت حكومتنا تدابير شتى لقمع هذه الشرور وملاحقتها ، من أجل حماية الحقوق والمصالح المشروعة للنساء والأطفال .

Digitized by UN Library Geneva

أولا ، نظمت حملة دعائية قوية في كافة أنحاء البلاد ترمي الى تحطيم الأفكار والعادات الاقطاعية التي ترسخ تفوق الذكر . كذلك ترمي الحملة الى تعليم الجمهور بشأن النظام القانوني ، ولاسيما التشريعات التي تحمي الحقوق والمصالح المشروعة للنساء والأطفال وتفضح وتدين التمييز ضد النساء والأطفال وسوء معاملتهم واذلالهم أو حتى اضطهادهم، وتحث المجتمع بأسره على مكافحة هذه الممارسات الشريرة وفي حالات انتهاك القانون بشكل خطير ، تلجأ الهيئات القضائية الى العقوبات الجنائية . وثانيا ، نتبع نهجا ايجابيا من الوجهتين الروحية والمادية عن طريق تعزيز مركز المرأة في جميع نواحي الحياة - السياسية منها والاقتصادية والثقافية والعائلية ، وتوسيع شتى خدمات المساعدة الاجتماعية التي تتعلق بوجه خاص بمصالح المرأة والأطفال .

لقد قامت اتحادات النساء ، المتمسكة في تأييدها للحقوق والمصالح المشروعة للمرأة والأطفال كهدف لها ، على مختلف المستويات بأعمال جليلة لتعليم النساء على اكتساب روح الاقدام ، والدرس الجدي ، والتغلب على الصعاب ، ورفع مستوياتهن العلمية والثقافية ، والجرأة على مناهضة بقايا الأفكار الاقطاعية . وفي الوقت ذاته ، تقوم اتحادات النساء باستقصاءات متعمقة وتظل متيقظة لأصوات النساء وآرائهن واحتياجاتهن ، وتبلغها الى مسامع الحكومة والمجتمع . وسوف تنشأ خدمات استشارية قانونية في اتحادات النساء على مستوى المحافظات والمقاطعات . وعن طريق استخدام القانون سلاحا ، سوف تساعد الهيئات القضائية على انصاف المظلومات من النساء . وسوف تواصل حكومتنا سعيها الى ازالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة والى تحقيق المساواة التامة بين الجنسين .

Digitized by UN Library Geneva

دستور جمهورية الصين الشعبية الذي أقره يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ المؤتمر الشعبي الوطني الخامس لجمهورية الصين الشعبية في دورته الخامسة

قانون الأحوال الشخصية لجمهورية الصين الشعبية الذي أقره مؤتمر الشعب الوطني الخامس في دورته الثالثة يوم ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠

معايير الاصحاح والصحة للمؤسسات الصناعية التي أقرتها وزارة الصحة العامة واللجنة الحكومية لبناء العاصمة واللجنة الحكومية للتخطيط واللجنة الحكومية الاقتصادية والمكتب الحكومي للعمل يوم ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩

البرنامج المشترك الذي أقره المؤتمر الوطني الأول المنبثق من المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني ، في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٤٩ . وقد كان بمثابة دستور مؤقت

قانون العقوبات الذي أقره يوم ١ تموز/يوليه ١٩٧٩ المؤتمر الشعبي الوطني الخامس لجمهورية الصين الشعبية في دورته الثانية

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva